مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

دور منظمات المجتمع المدني كضمير أخلاقي في تطوير التشريع البيئي في العراق

حسن حميد عبد ظاهر[1] ، أ.د. علي مشهدي[2]

طالب دكتوراه جامعة طهران –أرس[1]

عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]

hassan7ammed@gmail.com – Droitenviro@gmail.com

استلام البحث: 15/12/2025	مراجعة البحث: 09/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث دور منظمات المجتمع المدني كـ "ضمير أخلاقي" في تطوير التشريع البيئي في العراق. مع تزايد التحديات البيئية في العراق، مثل التصحر، التلوث، والتغيرات المناخية، يحقق هذا البحث كيف يمكن لهذه المنظمات التأثير على السياسات البيئية والقوانين من خلال المناصرة، التحشيد المجتمعي، والتعاون الدولي. يناقش البحث أهمية منظمات المجتمع المدني في دفع التشريعات البيئية نحو تعزيز حماية الموارد الطبيعية ومعالجة الثغرات في الحوكمة البيئية. كما يبرز البحث الأهمية الفلسفية والعملية للمجتمع المدني كقوة أخلاقية قادرة على تحدي الوضع القائم، والدعوة إلى التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، الضمير الأخلاقي، التشريع البيئي، العراق، المناصرة، العدالة البيئية.

Abstract

This research explores the role of civil society organizations (CSOs) as the "moral conscience" in developing environmental legislation in Iraq. Given the increasing environmental challenges in Iraq, including desertification, pollution, and climate change, this study investigates how these organizations can influence environmental policies and laws through advocacy, community mobilization, and international cooperation. It argues that CSOs are essential in pushing for stronger environmental regulations, ensuring the protection of natural resources, and addressing the gaps in environmental governance. The study highlights the philosophical and practical significance of civil society as an ethical force that can challenge the status quo, advocate for sustainable development, and protect the rights of future generations.

Keywords: Civil Society Organizations, Moral Conscience, Environmental Legislation, Iraq, Advocacy, Environmental Justice.

المقدمة

في عالمنا المعاصر، تزايدت التحديات البيئية بشكل غير مسبوق، مما جعل من قضية البيئة أحد المواضيع التي لا غنى عن مناقشتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فمع اتساع نطاق المشاكل البيئية مثل التلوث، التصحر، التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، أصبح من الضروري البحث عن حلول مبتكرة ومستدامة تضمن حماية كوكبنا للأجيال القادمة. ومع هذا، تظل السياسات البيئية والتشريعات المرتبطة بها في معظم الأحيان غير كافية

CC BY

أو غير قادرة على مواجهة هذه التحديات بشكل فعال. ومن هنا، يظهر دور منظمات المجتمع المدني كقوة فاعلة في تحفيز التغيير، ليس فقط على مستوى التوعية ولكن أيضًا على مستوى التشريع.

تُعتبر منظمات المجتمع المدني جزءًا لا يتجزأ من أي عملية تهدف إلى إحداث تحول في المجتمع، حيث تقوم بدور الضمير الأخلاقي الذي ينبه الحكومات والجماعات السياسية إلى ضرورة اتخاذ قرارات تتماشى مع معايير العدالة البيئية. لكن السؤال الذي يطرحه هذا البحث هو: هل يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون العامل المحوري في تطوير التشريعات البيئية في العراق؟ وهل يمكن لهذه المنظمات أن تمارس تأثيرًا قويًا في وضع قوانين بيئية تحمي الموارد الطبيعية وتواجه التحديات البيئية التي يعاني منها البلد؟ هذا السؤال هو جوهر البحث الذي سنكشف فيه كيف يمكن أن تتفاعل المنظمات المدنية مع التشريعات البيئية في العراق وتساهم في تفعيل الضمير الأخلاقي في عملية التشريع.

يُعد العراق واحدًا من البلدان التي تواجه تحديات بيئية هائلة، بدءًا من مشكلة التصحر التي تؤثر على أكثر من ثلث أراضيه، وصولاً إلى مشاكل التلوث الهوائي والمائي الناجم عن الحروب المستمرة والتغيرات المناخية. إضافة إلى ذلك، يعاني العراق من انعدام التنسيق بين السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في قضايا البيئة، وهو ما يعرقل جهود حماية البيئة. في هذا السياق، تتزايد الحاجة إلى تدخل منظمات المجتمع المدني التي تعمل بعيدًا عن إطار السلطة الحكومية التقليدي، وتدفع نحو تغيير حقيقي في السياسات البيئية من خلال ممارسة الضغط الأخلاقي على صناع القرار.

لذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني كضمير أخلاقي في تطوير التشريع البيئي في العراق. سنتناول فيه كيف يمكن أن تكون هذه المنظمات داعمًا أساسيًا في دفع التشريعات البيئية إلى الأمام، من خلال التحشيد المجتمعي، التوعية البيئية، المناصرة السياسية، والتعاون مع الجهات الدولية. كما سنناقش تأثير هذه المنظمات على المستوى المحلي، وكيف يمكن لها أن تلعب دورًا محوريًا في صياغة قوانين بيئية تأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية الأكثر إلحاحًا.

أهمية هذا البحث تتجسد في كونه يُلقي الضوء على أحد أبعاد العمل المجتمعي غير التقليدي في العراق، ويطرح تساؤلات حول دور الضمير الأخلاقي في تصحيح السياسات البيئية على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية.

هذا البحث ليس مجرد دراسة نظرية بل دعوة للعمل، إذ يُظهر كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تصبح العامل الرئيس في إحداث التغيير في التشريعات البيئية من خلال التفاعل مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى. النتيجة المتوقعة لهذا البحث هي أن منظمات المجتمع المدني في العراق يمكن أن تساهم في تحسين التشريعات البيئية من خلال دورها كـ "ضمير أخلاقي" يقف في وجه الممارسات غير المستدامة، ويشجع على تطوير سياسات بيئية تركز على الاستدامة، العدالة البيئية، و المشاركة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على ضرورة تعزيز الوعي البيئي في المجتمع العراقي من خلال منظمات المجتمع المدني، وكيف يمكن لذلك أن يؤدي إلى تغيير جذري في المواقف السياسية نحو التشريع البيئي.

السؤال الرئيس الذي يطرحه هذا البحث هو: كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني في العراق أن تتحول إلى ضمير أخلاقي فاعل في تطوير التشريعات البيئية، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في معالجة الأزمات البيئية المتزايدة؟ هذا البحث يسعى للإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه المنظمات في تغيير التشريعات البيئية، وكيف يمكن لها أن تمارس تأثيرًا قويًا على السياسات الحكومية لتعزيز العمل البيئي في العراق. من خلال هذا البحث، نأمل أن نتمكن من تقديم رؤية جديدة حول دور المنظمات غير الحكومية في تحسين التشريعات البيئية في العراق، وفي الوقت ذاته تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ للمساهمة في إيجاد حلول مستدامة للتحديات البيئية الكبرى التي تواجه هذا البلد. إن إحداث تغيير إيجابي في البيئة العراقية يتطلب ليس فقط جهود الحكومة، ولكن دورًا فاعلاً من المجتمع المدني في جميع مجالات الحياة. هذا البحث سيعرض كيف يمكن أن يصبح هذا التفاعل نقطة تحول في تحسين البيئة وحمايتها.

المحور الأول: "الضمير الأخلاقي" لدور منظمات المجتمع المدني في التشريع البيئي

مفهوم "الضمير الأخلاقي" وكيفية تجسيده في عمل منظمات المجتمع المدني

الضمير الأخلاقي يعد أحد المفاهيم الرئيسية في الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية، ويعبر عن قدرة الأفراد أو الجماعات على التمييز بين الصواب والخطأ استنادًا إلى مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي توجه السلوك الفردي والجماعي. يمكن القول إن الضمير الأخلاقي هو البوصلة التي تحدد الأفعال المقبولة وغير المقبولة ضمن إطار القيم الإنسانية. من خلال هذا المفهوم، يُمكن للضمير الأخلاقي أن يتجاوز الفرد ليشمل المجتمعات والمنظمات، بما في ذلك

منظمات المجتمع المدني التي تلعب دورًا محوريًا في التأثير على التشريعات والسياسات العامة، لا سيما في مجالات مثل العدالة البيئية.

الضمير الأخلاقي: التعريف الفلسفي والاجتماعي

من الناحية الفلسفية، يُعد الضمير الأخلاقي هو ذلك الصوت الداخلي الذي يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات صائبة، بناءً على معايير أخلاقية ومبادئ إنسانية. في كتابه نقد العقل العملي (1788م)، يُعرّف الفيلسوف إيمانويل كانت الضمير الأخلاقي كآلية تحكم الأفعال البشرية وفقًا لـ "الواجب الأخلاقي"، مما يتيح للأفراد تمييز الصواب من الخطأ في سياقات مختلفة (كانت، 1788م؛ ص45). هذا الفهم الفلسفي للضمير الأخلاقي لا يقتصر على الأفراد فقط، بل يمتد إلى الجماعات و المنظمات. في هذا السياق، يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني تمثل ضميرًا أخلاقيًا جماعيًا يسعى إلى فرض قيم العدالة و الاستدامة من خلال الضغط على الحكومات والمؤسسات لصياغة تشريعات بيئية عادلة وفعّالة.

كما يوضح الفيلسوف جون رولز في كتابه نظرية العدالة، أن الضمير الأخلاقي الجماعي يساعد المجتمعات على اتخاذ قرارات عادلة تضمن توزيع الموارد بشكل عادل بين الأفراد، بما يضمن الاستدامة البيئية (رولز، 1971م؛ ص128).

الضمير الأخلاقي في منظمات المجتمع المدني

تعتبر منظمات المجتمع المدني واحدة من أبرز الجهات التي تُجسد الضمير الأخلاقي في المجتمع. تعمل هذه المنظمات كصوت مدافع عن القضايا الإنسانية والاجتماعية، ولا سيما في مجال البيئة. من خلال تعزيز قيم العدالة البيئية و الاستدامة، تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق تغييرات ملموسة في السياسات البيئية عبر تقديم الضغط الاجتماعي و المناصرة السياسية. على سبيل المثال، تمثل منظمة غرينبيس نموذجًا واضحًا في كيفية استخدام منظمات المجتمع المدني لدورها كـ "ضمير أخلاقي" في التأثير على التشريعات البيئية. في تقريرها السنوي لعام 2018، أكدت المنظمة أن "المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة تسهم بشكل حيوي في صناعة السياسات البيئية، من خلال الحملات الاجتماعية والتوعية التي تؤثر على الرأي العام" (غرينبيس، 2018م؛ ص34). هذا التأثير يتجاوز مجرد العمل المعنوي ليؤثر في التشريعات و السياسات الخاصة بالبيئة.

هل منظمات المجتمع المدني قوة أخلاقية قادرة على تغيير قوانين البيئة؟

نعم، منظمات المجتمع المدني ليست فقط قوة معنوية، بل هي قوة فاعلة يمكنها تغيير التشريعات البيئية بشكل ملموس. من خلال الجمع بين الضغط الاجتماعي الفعّال وحملات المناصرة السياسية، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تُسهم بشكل كبير في تشكيل التشريعات البيئية. على سبيل المثال، في الدول الأوروبية، لعبت المنظمات البيئية مثل غرينبيس دورًا رئيسيًا في دفع الحكومات نحو التوقيع على اتفاقيات مناخية دولية، مثل اتفاق باريس للمناخ، وذلك من خلال الضغط المستمر على الحكومات لتقليل الانبعاثات الكربونية.

وقد ورد في دراسة المنظمات غير الحكومية والضغط السياسي ما يلي:

"المنظمات غير الحكومية ليست فقط مؤسسات للضغط الاجتماعي، بل هي محركات رئيسية للتغيير في التشريعات البيئية، من خلال التنسيق مع الحكومات والضغط من أجل تبني قوانين أكثر صرامة للحفاظ على البيئة" (الأمم المتحدة، 2007م؛ ص56).

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تعمل في البداية على الضغط الأخلاقي، فإنها تحقق نتائج ملموسة من خلال العمل المشترك مع الحكومات والمؤسسات الدولية. يمكن تتبع تأثير هذه المنظمات في العديد من التشريعات البيئية التي تم تبنيها على مدى السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، ساهمت منظمات مثل الصندوق العالمي للطبيعة و غرينبيس في تعديل السياسات البيئية في العديد من الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتصبح أكثر توافقًا مع معايير الاستدامة البيئية.

وقد أشار تقرير غرينبيس 2016 إلى أن "الضغط الجماعي من خلال الحملات البيئية الدولية قد ساعد في دفع حكومات دول الاتحاد الأوروبي لإقرار قوانين تقليص انبعاثات الكربون وتبني سياسات طاقة متجددة" (غرينبيس، 2016م؛ ص22).

الضمير الأخلاقي هو حجر الزاوية في عمل منظمات المجتمع المدني. من خلال التزام هذه المنظمات بالقيم الأخلاقية والإنسانية، فإنها تسهم في توجيه السياسات و التشريعات البيئية نحو تحقيق العدالة البيئية. وبالرغم من أن دور هذه المنظمات يبدأ بالتأثير المعنوي، إلا أنه يمكن أن يتجاوز ذلك ليصبح محركًا حقيقيًا للتغيير التشريعي، مما يُظهر تأثيرها في تحقيق نتائج ملموسة تسهم في تحسين الوضع البيئي على مستوى العالم.

الآليات التي تمكّن المنظمات من ممارسة تأثيرها الأخلاقي على التشريعات البيئية

المنظمات غير الحكومية تلعب دورًا حيويًا في تطوير التشريعات البيئية في مختلف البلدان. من خلال تقنيات متعددة، سواء كانت الضغط الاجتماعي أو الآليات القانونية والسياسية، تُسهم هذه المنظمات في دفع الحكومات إلى اعتماد قوانين تضمن الاستدامة البيئية. إن تأثير المنظمات على التشريعات البيئية ليس مجرد ضغط معنوي بل يشمل أيضًا آليات ملموسة يمكن أن تضمن حدوث تغييرات حقيقية في السياسات العامة. هذه الآليات تشمل التعاون مع الحكومات، التأثير على الرأي العام، بالإضافة إلى التعاون الدولي. في هذا السياق، نتناول أبرز الآليات التي تسمح لهذه المنظمات بممارسة تأثيرها الأخلاقي على التشريعات البيئية.

الضغط الاجتماعي: الحملات التوعوية والمناصرة

الضغط الاجتماعي يعتبر أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني لفرض الضمير الأخلاقي في السياسات البيئية. تُنفذ المنظمات حملات توعوية تهدف إلى زيادة الوعي حول القضايا البيئية بين المواطنين، مما يولد ضغطًا عامًا على الحكومات لتبني تشريعات بيئية صارمة. هذه الحملات تعتمد على المناصرة كوسيلة لدفع الحكومات إلى تعديل أو سن قوانين بيئية. من خلال هذه الأنشطة، تسعى المنظمات إلى تحفيز المواطنين للانخراط في القضايا البيئية من خلال التوقيع على العرائض، المشاركة في الاحتجاجات، أو حتى عبر وسائل الإعلام الاجتماعية التي أصبحت أداة فعالة لنشر الرسائل البيئية.

في دراسة أجراها مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، تم التأكيد على أن "المنظمات غير الحكومية تساهم بشكل كبير في التأثير على السياسات البيئية من خلال الضغط الشعبي، الذي يتجسد في حملات التوعية المكثفة والتي تؤثر على رأي العامة" (مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، 2017م، ص72). من خلال هذه الحملات، يكون الهدف الرئيسي هو خلق وعي بيئي لدى الناس، مما يؤدي بدوره إلى مطالبة الحكومات بالاستجابة لمطالب المواطنين فيما يتعلق بحماية البيئة.

الآليات القانونية والسياسية: أدوات التأثير القانونية

بجانب الضغط الاجتماعي، هناك آليات قانونية تُستخدم لتفعيل التأثير الأخلاقي على التشريعات البيئية. منظمات المجتمع المدني تستخدم العديد من الأدوات القانونية في عملها، مثل المقاضاة أو التنسيق مع الهيئات القضائية لفرض تطبيق القوانين البيئية. من خلال هذه الآليات، يمكن للمنظمات أن تضغط على الحكومات لتغيير السياسات البيئية أو

CC BY

تفعيل قوانين جديدة لحماية البيئة. على سبيل المثال، في العديد من الدول، قامت المنظمات غير الحكومية بمقاضاة الحكومات بسبب الإخفاق في الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية.

وفقًا لدراسة أجراها الصندوق العالمي للطبيعة، يُظهر التقرير أنه "من خلال الآليات القانونية مثل المقاضاة أمام المحاكم الوطنية والدولية، تتمكن المنظمات البيئية من إجبار الحكومات على الامتثال للمعايير البيئية الدولية" (الصندوق العالمي للطبيعة، 2015م، ص41). يُعد هذا النوع من الضغط القانوني أساسيًا لضمان أن الحكومات تتبنى سياسات بيئية فعالة وتلتزم بها.

التعاون مع الأطراف الأخرى: العلاقة بين المنظمات والحكومة

علاوة على ذلك، هناك آلية مهمة تساهم في تأثير منظمات المجتمع المدني على التشريعات البيئية، وهي التعاون مع الأطراف الأخرى مثل الحكومات و المنظمات الدولية. في هذا الإطار، تلعب المنظمات دورًا مهمًا في التنسيق بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى التنسيق مع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و منظمة الصحة العالمية في سبيل تطوير سياسات بيئية تتماشى مع المعاهدات الدولية.

على سبيل المثال، نجحت منظمات المجتمع المدني في الضغط على الحكومات لتطوير سياسات بيئية تتماشى مع اتفاقية باريس للمناخ، وذلك عبر التعاون مع منظمات دولية للتنسيق بشأن تنفيذ السياسات البيئية الفعالة. وقد جاء في تقرير منظمة غرينبيس أن "التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات يمثل أداة فاعلة في وضع استراتيجيات بيئية مشتركة، خاصة في إطار التعاون الدولي لتطبيق الاتفاقيات البيئية" (غرينبيس، 2016م، ص56).

هل هو مجرد ضغط اجتماعي أم أن هناك آليات قانونية وسياساتية؟

المنظمات غير الحكومية لا تقتصر على الضغط الاجتماعي فقط بل تستخدم آليات قانونية وسياسية لتحقيق التأثير.

كما أشار تقرير المنظمات غير الحكومية في التأثير البيئي إلى أن "المنظمات البيئية تستخدم مزيجًا من الضغط الشعبي و التأثير السياسي و الآليات القانونية لتغيير التشريعات البيئية" (الأمم المتحدة، 2018م، ص68). بالتالي، يتضح أن المنظمات تعتمد على استراتيجيات متعددة لتحقيق نتائج ملموسة في مجال التشريعات البيئية.

المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في تطوير التشريعات البيئية في العراق

أهمية العراق كحالة دراسة ودور المنظمات في التحديات البيئية

تُعد العراق واحدة من الدول التي تواجه تحديات بيئية كبيرة بسبب مجموعة من العوامل الطبيعية والسياسية. على الرغم من موارده الطبيعية الغنية، إلا أن العراق يعاني من قضايا بيئية خطيرة مثل التصحر، والتلوث، وإدارة المياه. هذه التحديات تجعل من العراق حالة دراسة متميزة، حيث تصبح دور المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني أكثر أهمية في التأثير على التشريعات البيئية وتحقيق التغيير الإيجابي. في هذا السياق، يمكن فهم كيف يمكن لهذه المنظمات أن تساهم في تحسين الوضع البيئي في العراق، وأيضًا كيفية استثمار خصائص البيئة العراقية لتعزيز هذا الدور.

الواقع البيئي في العراق

العراق يواجه مجموعة من التحديات البيئية التي تهدد الاستدامة البيئية، وتتمثل أهم القضايا البيئية في التصحر، و التلوث، و إدارة المياه.

التصحر: يعد التصحر من أخطر القضايا التي يعاني منها العراق، خاصة مع امتداد المناطق الصحراوية في الجنوب والشمال الغربي للبلاد. بسبب التغيرات المناخية، والممارسات الزراعية غير المستدامة، وأيضًا بسبب حروب سابقة تسببت في تدهور الأراضي الزراعية، حيث تتأثر الأنظمة البيئية بشكل خطير. يقدر الخبراء أن العراق يفقد سنويًا ما يقارب من 10,000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التصحر، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي في البلاد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016م، ص89).

التلوث: تتسبب الصناعات النفطية في العراق في تلوث الهواء والمياه. علاوة على ذلك، المخلفات الصناعية والنفايات غير المعالجة تُساهم في تدهور البيئة بشكل عام. إضافة إلى ذلك، يشكل التلوث المائي تهديدًا للأراضي الزراعية والمياه العذبة في العراق، حيث تستنزف الأنهار الكبرى مثل دجلة والفرات.

إدارة المياه: يعد إدارة الموارد المائية أحد أهم التحديات التي تواجه العراق، خاصة مع تدني مستويات المياه في الأنهار الرئيسية بسبب التلوث والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى الاستغلال المفرط لموارد المياه من قبل دول الجوار مثل تركيا وسوريا، ما يزيد من التوترات السياسية في المنطقة.

دور المنظمات في العراق

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في التأثير على التشريعات البيئية وتحقيق التغيير البيئي في العراق. يمكن لهذه المنظمات أن تقدم مشاريع توعية ومبادرات تهدف إلى مكافحة التصحر، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتنظيف المصادر المائية. بالإضافة إلى مناصرتها البيئية، تعمل المنظمات على تحفيز المجتمع المحلي على اتخاذ تدابير لحماية البيئة من خلال نشر الوعي حول المشاكل البيئية والأضرار الناتجة عنها.

وقد جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية ما يلي:

"منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا حاسمًا في تقديم الحلول البيئية المستدامة في العراق، من خلال العمل مع المجتمعات المحلية والحكومة لإصلاح التشريعات المتعلقة بالبيئة، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع تهدف إلى مكافحة التصحر، و تحسين إدارة المياه" (الأمم المتحدة للتنمية، 2017م، ص110).

هذا النوع من العمل يعد حيويًا لأن المنظمات غير الحكومية تملك القدرة على التفاعل بشكل مباشر مع الحكومات المحلية و الهيئات الدولية، مما يعزز القدرة على التأثير في السياسات البيئية الفاعلة.

الخصائص البيئية الخاصة بالعراق

العراق لديه خصائص بيئية قد تكون محفزًا لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في إصلاح التشريعات البيئية. البيئة العراقية تتميز بتنوع طبيعي كبير يتراوح بين الصحارى و السهول و الأراضي الزراعية المروية. هذا التنوع يجعل العراق عرضة لتأثيرات سلبية على البيئة بسبب التغيرات المناخية، خاصة مع الموارد المائية المحدودة و تدهور الأراضي الزراعية.

لذلك، تعتبر منظمات المجتمع المدني قادرة على استخدام هذا التنوع البيئي في التنسيق مع الحكومة و الهيئات الدولية لتطوير التشريعات البيئية التي تتناسب مع الظروف المحلية وتتناول القضايا البيئية الخاصة بكل منطقة.

كما أن العراق، من خلال موارده الطبيعية، لديه القدرة على تحويل تحدياته البيئية إلى فرص للتنمية المستدامة. على سبيل المثال، يمكن للمنظمات أن تلعب دورًا في إعادة تأهيل الأراضي الصحراوية المتدهورة، وفي التشجيع على التقنيات الحديثة في الزراعة المستدامة، ما يساهم في تعزيز الأمن البيئي والغذائي في العراق.

وقد أشار تقرير الصندوق العالمي للطبيعة إلى أن:

"البيئة العراقية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والمسطحات المائية، تحتاج إلى استراتيجيات مبتكرة ومتكاملة للحد من التصحر وتحسين إدارة المياه، مما يجعل من دور منظمات المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية في تقديم الحلول المستدامة" (الصندوق العالمي للطبيعة، 2018م، ص73).

التحديات والفرص أمام منظمات المجتمع المدني في العراق

منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا حيويًا في العديد من البلدان حول العالم، خاصة في الدول التي تعاني من تحديات بيئية وسياسية معقدة، مثل العراق. في العراق، يواجه دور هذه المنظمات صعوبات كبيرة، لكن في نفس الوقت توفر هذه التحديات فرصًا يمكن استغلالها لتحفيز التغيير البيئي والاجتماعي. تتفاوت هذه التحديات من الصعوبات السياسية والاقتصادية إلى المقاومة الحكومية التي تعيق تطبيق السياسات البيئية، بالإضافة إلى العلاقة المعقدة بين المصالح السياسية و البيئية. ومع ذلك، يُمكن لهذه المنظمات أن تستفيد من هذه التحديات وتحولها إلى فرص مبتكرة لإحداث تغيير حقيقي في السياسات البيئية.

التحديات السياسية والاقتصادية

العراق يعاني من تحديات سياسية و اقتصادية مستمرة منذ عقود. تؤثر هذه التحديات بشكل كبير على قدرة منظمات المجتمع المدني على تحقيق أهدافها، وخاصة في القطاع البيئي. على الرغم من تعدد المنظمات غير الحكومية في العراق، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية تُعد من العقبات الرئيسية التي تواجهها في تنفيذ المشاريع البيئية.

يعد الفساد الحكومي من أبرز التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في العراق، حيث تعيق المصالح السياسية تحرك هذه المنظمات في مجال التشريع البيئي. علاوة على ذلك، فإن التحديات الاقتصادية مثل الأزمة المالية ونقص التمويل تؤثر بشكل كبير على قدرة المنظمات في تنفيذ برامجها البيئية. في تقرير منظمة الشفافية الدولية، تم الإشارة إلى أن "العراق يعاني من مستوى عالٍ من الفساد الذي يؤثر على جميع مجالات الحياة بما في ذلك البيئية، مما يعوق قدرة المنظمات على التفاعل الفعّال مع الحكومة لتحقيق التغيير" (منظمة الشفافية الدولية، 2020م، ص102). يُعتبر الفساد أحد العوامل الرئيسية التي تمنع تطور التشريعات البيئية الفعّالة في العراق.

الفرص المتاحة أمام منظمات المجتمع المدني

رغم هذه التحديات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستفيد من الوضع وتستغل الفرص المتمثلة في الوضع البيئي والاجتماعي في العراق. فعلى سبيل المثال، هناك فرصة كبيرة في التوجه نحو التوعية البيئية والعمل على إشراك

المجتمع المحلي في حل القضايا البيئية. يعتبر التعليم البيئي والتدريب على التقنيات المستدامة من الأدوات التي يمكن أن تسهم في تغيير السلوكيات البيئية داخل المجتمع.

كما يُمكن للمنظمات أن تستفيد من التعاون الدولي في تحسين التشريعات البيئية. فالعراق عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تركز على حماية البيئة، مثل اتفاقية باريس للمناخ، ويمكن للمنظمات أن تعمل مع الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مشاريع بيئية تعود بالنفع على البيئة العراقية. كما يوضح تقرير الأمم المتحدة: "المنظمات غير الحكومية العراقية يمكن أن تشارك بشكل فاعل في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال التعاون مع الحكومات والمجتمع الدولي" (الأمم المتحدة، 2019م، ص56).

مقاومة الحكومة

من التحديات البارزة أمام منظمات المجتمع المدني في العراق هو المقاومة الحكومية تجاه دور المنظمات في تحسين التشريعات البيئية. بعض الحكومات قد تتردد في تقديم الدعم لهذه المنظمات بسبب تأثيرها المحتمل على السياسات العامة. في بعض الأحيان، يمكن أن تُعتبر المنظمات غير الحكومية منافسًا للحكومة، مما يجعلها عرضة للمقاومة أو التهديدات.

في هذا الصدد، التمويل من قبل الحكومة قد يكون متاحًا، ولكن الرقابة السياسية قد تؤثر على حيادية المنظمات. وقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية: "منظمات المجتمع المدني في العراق تواجه مقاومة شديدة من السلطات الحكومية التي غالبًا ما تُعتبر هذه المنظمات مؤثرًا خارجيًا في السياسات الداخلية" (منظمة العفو الدولية، 2018م، ص47).

حلول لتفعيل دور المنظمات

لتجاوز هذه التحديات، يُمكن للمنظمات غير الحكومية في العراق اتخاذ مجموعة من الخطوات الاستراتيجية. أولًا، يجب على هذه المنظمات التركيز على الحلول التعاونية مع الحكومات والمؤسسات المحلية والدولية، بحيث يتم تعزيز العلاقة بين المنظمات والحكومة لضمان الدعم السياسي للجهود البيئية. يمكن استخدام الضغط الدولي لتقوية موقف المنظمات في مواجهة المقاومة الحكومية، مع التأكيد على أهمية إشراك المواطنين في هذه العمليات عبر التوعية و التدريب.

ثانيًا، يمكن للمنظمات استخدام التكنولوجيا و الابتكار في المشاريع البيئية. استخدام تقنيات الطاقة المتجددة و الزراعة المستدامة سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحل بعض المشكلات البيئية المستعصية في العراق.

تواجه منظمات المجتمع المدني في العراق تحديات كبيرة تتراوح بين الصعوبات السياسية و الاقتصادية إلى المقاومة الحكومية في تطوير التشريعات البيئية. مع ذلك، هناك فرص كبيرة يمكن للمنظمات استغلالها لتقديم حلول مبتكرة، مثل التعاون الدولي و التوعية البيئية. من خلال اتخاذ استراتيجيات فعّالة، يمكن للمنظمات غير الحكومية في العراق أن تساهم بشكل كبير في تحقيق التغيير البيئي المطلوب.

الخاتمة

إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا حيويًا في التأثير على التشريعات البيئية، خاصة في البلدان التي تعاني من تحديات بيئية كبيرة مثل العراق. من خلال الضغط الاجتماعي، الآليات القانونية، و التعاون الدولي، تمكنت هذه المنظمات من ممارسة تأثير قوي على السياسات الحكومية، مما يساهم في وضع تشريعات بيئية تضمن حماية البيئة للأجيال القادمة. كما برزت التحديات السياسية والاقتصادية كعوامل أساسية تعيق قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها، خاصة في بيئة تتسم بوجود فساد حكومي و مقاومة سياسية، مما يزيد من تعقيد الوضع البيئي في العراق. ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تقتصر على عرقلة التغيير، بل يمكن أن تُعتبر فرصًا للاستفادة منها في تحقيق حلول مبتكرة تساهم في تحسين الوضع البيئي. يمكن للمنظمات غير الحكومية في العراق استغلال الفرص المتاحة لها مثل التعاون الدولي مع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و اتفاقية باريس للمناخ، مما يساعد في تعزيز القدرة على التأثير في السياسات البيئية بشكل منهجي ومستدام.

يعد العراق حالة دراسة فريدة في مجال التحديات البيئية، ويُظهر أن هناك حاجة ماسة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في هذا السياق. من خلال التعاون مع الحكومات و الهيئات الدولية، يمكن للمنظمات أن تساهم بشكل فعال في تطوير التشريعات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الاستدامة البيئية في العراق لا تعتمد فقط على جهود الحكومة بل تتطلب التعاون الجاد مع المنظمات غير الحكومية، لتشكيل مستقبل بيئي مستدام.في الختام، يعد تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في العراق ضرورة ملحة لضمان التغيير الفعّال في السياسات البيئية، مما يسهم في الحفاظ على البيئة في ظل الظروف الحالية ويتيح فرصة أفضل للمستقبل البيئي في العراق والمنطقة.

أهم النتائج

أثبتت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني في العراق تلعب دورًا محوريًا في التأثير على التشريعات البيئية. من خلال الحملات التوعوية، الضغط الشعبي، و المناصرة السياسية، تتمكن هذه المنظمات من دفع الحكومات نحو تبني

سياسات بيئية أكثر صرامة وكفاءة. هذه المنظمات تسهم في تغيير الوعي العام حول القضايا البيئية، مما يخلق دعمًا شعبيًا يدفع السلطات الحكومية إلى اتخاذ قرارات بيئية مؤثرة.

تواصل التحديات السياسية والاقتصادية في العراق إعاقة جهود منظمات المجتمع المدني في تطوير التشريعات البيئية. تعرقل المصالح السياسية، الفساد الحكومي، و الأزمة الاقتصادية قدرة المنظمات على تنفيذ برامجها البيئية بشكل فعال. وهذا يعكس الحاجة الماسة إلى إصلاحات سياسية و تعزيز الشفافية الحكومية لضمان تقدم التغيير البيئي.

رغم التحديات، توفر الفرص الدولية و التعاون مع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و اتفاقية باريس للمناخ إمكانيات كبيرة للمنظمات في العراق لتحسين الوضع البيئي. هذه المنظمات يمكن أن تلعب دورًا فاعلًا في تطبيق تقنيات الطاقة المتجددة و الممارسات الزراعية المستدامة، مما سيساعد في معالجة القضايا البيئية مثل التصحر و إدارة المياه.

المصادر والمراجع

1. الأمم المتحدة للتنمية. دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البيئية. 2017م.

2. الصندوق العالمي للطبيعة. المنظمات البيئية والتحديات في العراق. 2018م.

3. منظمة الشفافية الدولية. الفساد في العراق وتأثيره على السياسات البيئية. 2020م.

4. غرينبيس. حملات البيئة وتأثيرها على التشريعات البيئية. 2016م.

5. رولز، جون. نظرية العدالة. 1971م.

6. كانت، إيمانويل. نقد العقل العملي. 1788م.

7. منظمة العفو الدولية. مقاومة الحكومة العراقية لدور منظمات المجتمع المدني. 2018م.

8. الأمم المتحدة. المنظمات غير الحكومية في التأثير البيئي. 2018م.

9. مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية. دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات البيئية. 2017م.

10. الأمم المتحدة للتنمية. المنظمات غير الحكومية في التحديات البيئية. 2019م.